

تاريخ اتحادات التأمين في مصر

مقدمة:

يعد الشعور بالأمان أحد أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وهو أمر حيوي للصحة العقلية والجسدية. فالأمان يمنح الإنسان شعوراً بالاستقرار والتحرر من الخوف أو القلق، مما يمكنه من النجاح والعمل على النحو الأمثل. ومن هذا المنطلق إعتاد الأفراد في حقب ما قبل التاريخ إلى إيجاد نظام يقدم لهم هذا الشعور بالأمان من خلال التعاون بين أفراد المجتمع لمواجهة الأعباء الكبيرة بالنسبة للفرد الواحد بهدف حماية الأرواح والممتلكات فقاموا بوضع نظام للتكافل فيما بين أفراد المجتمع الواحد كما قاموا كذلك باستخدام أدوات تقليل الخطر؛ ومن أبرز الأمثلة على هذا ما يلي:

الحضارة المصرية

يشهد التاريخ المسطور على جدران معبد الأقصر أن قدماء المصريين منذ أكثر من 4500 عام قبل الميلاد كونوا جمعيات لدفن الموتى تقوم بدفع مبالغ معينة لأعضائها عند الوفاة وذلك للأعضاء الذين يعجز ذويهم عن مواجهة تكاليف الدفن، كما استخدم المصريون القدماء نظاماً تعاونياً لمساعدة أي فرد منهم وذلك من خلال جمع الموارد من المزارعين وتعويض الشخص الذي يواجه خسارة زراعية من تلك الموارد التي تم جمعها. بالإضافة إلى ذلك، ذهب بعض المؤرخون إلى أن ما قام به سيدنا يوسف عليه السلام في تخزين القمح في سنوات الخصب لمواجهة خطر الجفاف المقبل، يعد أحد أنواع التأمين ضد خطر المجاعات.

الحضارة البابلية

طَوَّر البابليون نظاماً مسجلاً في شريعة حمورابي الشهيرة قرابة عام 1750 قبل الميلاد، وطبقها تجار البحر الأبيض المتوسط. عندما كان التاجر يقترض لتمويل شحنته، كان يتوجب عليه دفع مبلغ إضافي للمقرض مقابل ضمان المقرض بإلغاء الدين في حال سرقة الشحنة أو ضياعها في البحر.

ظهور التأمين في العصر الحديث

يعتبر التأمين البحري أقدم أنواع التأمين. وعلى الرغم من وجود بعض الممارسات المشابهة للتأمين منذ آلاف السنين والتي كان الغرض الرئيسي منها مواجهة أخطار النقل، إلا أن أول دليل فعلى وملمس للتأمين البحري هو وثيقة تأمين تم إصدارها في مدينة جنوه بإيطاليا عام 1343. وقد ظهر أول تشريع في القرن الخامس عشر الميلادي اعترف بالتأمين كعقد له مميزاته الخاصة وذلك في أسبانيا وكان القصد منه تنظيم وجود التأمين باعتباره نظاماً قائماً بالفعل، وبصدور هذا التشريع أصبح التأمين البحري نظاماً مستقراً واستمر الحال على ذلك خلال القرن السادس عشر خاصة في الدول التي تقع على البحر لكنه لم يصبح نظاماً تقوم به هيئات متخصصة بل كان يقوم به التجار. وبالنسبة للتأمين التجاري فقد كان أول ظهور له يختص بتأمين المخاطر التي تتعرض لها السفن التجارية المحملة بالبضائع، وذلك في شمال إيطاليا في القرن الثاني عشر الميلادي، حيث كان مالك البضاعة يدفع قسطاً مادياً معيناً للمنظمين المتعهدين بالتعويض المادي على أساس أنه في حال تلف البضاعة أو فقدانها يتم التعويض حسب المتفق عليه بين الطرفين.

نشأة التأمين في مصر وتطوره

بدأ التأمين الاجتماعي في مصر الحديثة خلال شهر ديسمبر عام 1854 بصدور أمر عالي بشأن المعاشات المدنية. أما التأمين التجاري بمفهومه العلمي والفني فقد بدأ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال توكيلات الشركات الأجنبية لتقديم الغطاء التأميني لإنتاج وتداول محصول القطن، حيث ترتب على الاحتلال البريطاني لمصر

عام 1882 فرض التبعية الاقتصادية عليها ، فتحولت البلاد إلى حقل كبير لزراعة القطن وبيعه بأثمان زهيدة لمصانع الغزل والنسيج في إنجلترا. ومع مطلع القرن العشرين بدأت الشركات المشتركة تظهر في مصر وتأسست شركة التأمين الأهلية المصرية بالإسكندرية في 29 مايو عام 1900.

وفي أعقاب ثورة 1919 ومع تزايد المد الوطني، بدأت شركات مصرية أخرى تدخل الميدان، حيث تم تأسيس شركة التأمين الأهلية بمقتضى المرسوم الصادر من الخديو عباس حلمي في 29-5-1900، لمزاولة التأمينات العامة فقط برأسمال 195 ألف جنيه موزعة على 10 آلاف سهم قيمة السهم الواحد 1.95 جنيه تم دفع الربع عند التأسيس بالإسكندرية بمقتضى مرسوم ملكي صادر في 20-9-1932 تم تأسيس شركة "التأمين الأهلية المصرية" شركة للتأمين على الحياة برأسمال مائة ألف جنيه بالإسكندرية.

ثم أنشئت شركة إسكندرية للتأمين عام 1928 ثم شركة الشرق الأوسط للتأمين عام 1931 ، وقام طلعت باشا حرب بتأسيس شركة مصر لعموم التأمينات عام 1934 كواحدة من أهم مشروعات بنك مصر الذي تأسس في عام 1920 ثم قام بتأسيس عدة مشروعات اقتصادية متكاملة ولتكون شركة مصر للتأمين ذات الطابع الوطني الغالب حيث دخل المصريون مجال صناعة التأمين لأول مرة واستمر المد الوطني ينمو وينمو حتى أصبح عدد شركات التأمين المصرية عام 1951 إحدى عشر شركة أخذنا في الاعتبار أن إجمالي الشركات والتوكيلات التي كانت موجودة وقتئذ 90 شركة وتوكيلا.

تاريخ اتحادات التأمين في مصر

مر تاريخ اتحادات التأمين في مصر بعدة مراحل عبر عدة أحقاب زمنية نستعرضها فيما يلي:

أولاً: اتحادات التأمين في مصر 1895 - 1952

- 1. اتحاد شركات التأمين ضد الحريق بالمملكة المصرية – 1895**
لما كان القطن هو المحصول الرئيس لمصر فقد اجتذب فروع ووكالات شركات التأمين الأجنبية للتأمين عليه ضد أخطار الحريق سواء في الشون او المحالج فضلا عن أخطار النقل . ومع تعدد الكيانات التي باشرت هذا النشاط ، تم إنشاء أول اتحاد لشركات التأمين في مصر بالإسكندرية عام 1895 . و بلغ عدد الشركات والتوكيلات المقيدة بهذا الاتحاد 66 شركة مسجلة لمزاولة أعمال تأمين الحريق .
- 2. الاتحاد الأمريكي لهيئات التأمين - 1918**
بهدف رعاية الشركات ووكالات التأمين الامريكية التي تزاوّل نشاطها في المملكة المصرية تم انشاء فرع للاتحاد الأمريكي لهيئات التأمين بالقاهرة عام 1918 . وبلغ عدد الشركات الأعضاء فيه 8 شركات مسجلة لمزاولة أعمال التأمين من الحريق والنقل البحري والنقل الداخلي.
- 3. اتحاد شركات تأمين السيارات بالمملكة المصرية - 1921**
مع بدء استخدام السيارات كان من المناسب تغطية أخطار الحوادث التي تتعرض لها أو تتسبب فيها . ومع تعدد الشركات والوكالات الاجنبية التي تأسست لمباشرة هذا النشاط ، تأسس اتحاد شركات تأمين السيارات بالمملكة المصرية عام 1921. و بلغ عدد الشركات أعضاء الاتحاد 46 شركة مسجلة لمزاولة أعمال التأمين من الحوادث

4. اتحاد شركات تأمين حوادث العمل بالمملكة المصرية - 1936

مع تزايد المنشآت الصناعية والخدمية تزايدت مخاطر الحوادث التي يتعرض لها العاملون بهذه المنشآت خاصة تلك التي تستخدم آلات وتجهيزات ميكانيكية .
وبهدف تقديم الحماية التأمينية للعاملين بهذا المنشآت تأسست مجموعة من الشركات والوكالات التي تباشر نشاط التأمين من حوادث العمل الأمر الذي استبق التفكير في إنشاء اتحاد شركات تأمين حوادث العمل بالمملكة المصرية في مدينة الإسكندرية عام 1936 . وبلغ عدد شركات الأعضاء بالاتحاد 4. شركة مسجلة لمزاولة التأمين من الحوادث

5. اتحاد شركات التأمين على الحياة بالمملكة المصرية - 1939

مع تعدد شركات تأمينات الحياة والوكالات التي تباشر هذا النشاط وبهدف التنسيق بين هذه الكيانات والدفاع عن مصالحها المشتركة، تم إنشاء اتحاد شركات التأمين على الحياة بالمملكة المصرية عام 1939 بالقاهرة. وبلغ عدد الشركات الأعضاء 19 شركة مسجلة لمزاولة التأمين على الحياة في المملكة المصرية.

6. اتحاد شركات التأمين للنقل الداخلي بالمملكة المصرية - 1941

واكب عمليات نقل الاقطن إلى الموانئ المصرية في طريقها للخارج وعلى الأخص المملكة المتحدة وتزايد الواردات من العالم الخارجي ، ظهور الحاجة إلى توفير الغطاء التأميني لهذا المحصول وغيره من مخاطر النقل الداخلي . ولذلك قامت بعض شركات ووكالات التأمين التي تباشر هذا النشاط بإنشاء اتحاد شركات التأمين للنقل الداخلي عام 1941 . وبلغ عدد شركات الأعضاء 12 شركة مسجلة لمزاولة أعمال التأمين من أخطار النقل الداخلي بالمملكة المصرية بالإسكندرية . وبلغ عدد شركات الأعضاء 12 شركة مسجلة لمزاولة أعمال التأمين من أخطار النقل الداخلي بالمملكة المصرية

7. اتحاد نقابات شركات التأمين بالمملكة المصرية - 1948

بهدف رعاية المصالح المشتركة لاتحادات شركات التأمين ، وحتى يتواجد الكيان الذي يتولى تمثيل هذه الاتحادات والتنسيق بينها ، تم تأسيس اتحاد نقابات شركات التأمين بالمملكة المصرية عام 1948 بالإسكندرية ، و انضمت لعضوية الاتحاد الاتحادات التالية:

- اتحاد شركات التأمين من الحريق
- اتحاد شركات التأمين للنقل البحري
- اتحاد شركات تأمين السيارات
- اتحاد شركات تأمين الحوادث

و إيماناً بأهمية الارتباط واقامة علاقات مع المنظمات الدولية ذات الصلة حرصت بعض هذه الاتحادات على اكتساب عضوية عدد من الاتحادات مثل الاتحاد الدولي للتأمين البحري IUMI وكذا الاتحاد الدولي للوقاية من الحريق F.P.A .

8. رابطة اتحادات شركات التأمين بمصر - 1952

بعد انقضاء عقود من الزمان على قيام اتحادات نوعية لشركات وهيئات التأمين بالمملكة المصرية يباشر كل منها تنفيذ الأغراض التي تأسس من أجلها كان من الضروري إنشاء كيان واحد انضمت تحت مظلته (16) شركة من شركات ووكلاء التأمين التي كانت قائمة عام 1952 وهي :-

- اتحاد شركات التأمين من الحريق بمصر
- اتحاد شركات تأمين السيارات بمصر
- اتحاد شركات تأمين إصابات العمل بمصر
- اتحاد شركات التأمين البحري بمصر

وقد اتفقت الشركات والاتحادات أعضاء الرابطة على برامج وتعهدات هامة من شأنها كفالة الرقابة الذاتية والالتزام بالتعريفات المعمول بها مع تبادل المعلومات حول انتقال العملاء من شركة لأخرى فضلا عن إتاحة حق التفتيش والرقابة على تنفيذ تعهدات الشركات لهذه الرابطة .

ثانياً : اتحادات التأمين في مصر (1952 – 1979)

بصدور قرار وزير المالية والاقتصاد رقم 156 لسنة 1953 بتغيير اسم "رابطة اتحادات شركات التأمين بمصر" إلى "اتحاد التأمين بمصر"، أصبحت اتحادات شركات التأمين المتواجدة في سوق التأمين المصري على النحو التالي :

1. الاتحاد الأمريكي لهيئات التأمين
2. اتحاد شركات التأمين للنقل الداخلي
3. اتحاد التأمين بمصر
4. اتحاد شركات التأمين على الحياة بمصر

العدوان الثلاثي على مصر 1956

مع إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأمين قناة السويس في 26 يوليو 1956 تعرضت مصر لضغوط وإجراءات اقتصادية متعددة من جانب الدول الغربية المعارضة لهذا الإجراء، وذلك بعد امتناع البنك الدولي عن تمويل بناء السد العالي وتبع ذلك تجميد الأرصدة المصرية التي كانت تزيد عن 400 مليون جنيه استرليني لدى بريطانيا مع إلغاء اتفاقيات إعادة التأمين، ثم جاء بعد ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 .

لم يقتصر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 على الجانب العسكري وإنما واكبه فرض عقوبات اقتصادية بتجميد ارصدها لدى المملكة المتحدة وتوصية فروع البنوك الانجليزية والفرنسية بعدم تمويل محصول القطن. كما اتخذ نفس الاجراء من جانب فروع شركات التأمين الأجنبية بعدم التأمين على هذا المحصول الرئيسي مع إلغاء اتفاقيات إعادة التأمين إلى غير ذلك من الاجراءات بهدف شل الاقتصاد المصري ومعاقبة مصر على قرار تأمين شركة قناة السويس اعتبارا من يوليو 1956.

دور الاتحاد بعد مرحلة العدوان الثلاثي على مصر 1956

ولمواجهة هذا الموقف اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات كان من بينها ما يتعلق بالتأمين حيث صدر بتاريخ 1957/1/14 القانون رقم 23 لسنة 1957 بتعديل نص أحكام القانون رقم 156 لسنة 1950 بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين في مصر متضمنا النص على أن " تقتصر مباشرة عمليات التأمين في مصر على الشركات المساهمة المصرية المملوكة لمصريين مع منح الشركات الأجنبية القائمة وقت صدور القانون المشار اليه مهلة خمس سنوات لاستيفاء الشروط " وتم مد هذه المهلة أكثر من مرة بحيث انتهت 15 يناير 1964 .

و بتاريخ 1957/1/26 صدر القرار الوزاري رقم 115 لسنة 1957 بتصفية شركات التأمين الانجليزية والفرنسية والاسترالية وتحويل وثائقها الاجتماعية إلى شركات التأمين المصرية واستتبع ذلك شطب هذه الشركات البالغ عددها 66 شركة من عضوية اتحاد التأمين. وقد حرص الاتحاد خلال هذه الفترة على النهوض برسالته ومواجهة واستيعاب الأحداث التي ترتبت على عمليات فرض الحراسة ثم تصفية الشركات الأجنبية السالف ذكرها مستهدفاً مساندة الشركات الوطنية حتى تقوم بدورها على الوجه الأكمل وبما يغطي انسحاب الكيانات الأجنبية من السوق المصري.

نقل المركز الرئيسي للاتحاد إلى القاهرة

تحققت في عام 1956 رغبة طالما تطلع إليها بعض أعضاء الاتحاد، وهي نقل المركز الرئيسي من مدينة الإسكندرية إلى مدينة القاهرة ، حتى تنهياً فرص التعاون عن قرب بين الاتحاد و مصلحة التأمين خصوصا وأن المصلحة كانت تعد نفسها لإصدار عدد من مشروعات القوانين ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لصناعة التأمين.

وقد دعيت الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد في أبريل 1956 للاجتماع وعرض عليها تعديل النظام الأساسي للاتحاد بحيث يصبح مركزه الرئيسي مدينة القاهرة ، ويكون له مكاتب في أي بلد آخر في الجمهورية وفقا لما يقرره مجلس الاتحاد ، و تمت الموافقة على ذلك .

تعديل النظام الأساسي للاتحاد

ومسيرة للتطورات الجديدة وما ترتب عليها من صدور قانون تمصير شركات التأمين ، وتصفية معظم الشركات الأجنبية ، كان لزاما على الاتحاد أن يقوم بتعديل نظامه الأساسي توفيقا لأوضاعه ومسؤوليته قبل الشركات المصرية ، وما أصبح لها من مكانة وأهمية في سوق التأمين في مصر.

وقد عقد مجلس إدارة الاتحاد عدة جلسات تناول فيها وضع أسس التعديل بما يحفظ للشركات المصرية مكانتها، حيث روعي أن يكون اختيار رئيس الاتحاد ونائبه وكذلك رؤساء اللجان من بين ممثلي الشركات المصرية ، كما روعي ألا يتجاوز عدد ممثلي الشركات الأجنبية في مجلس إدارة الاتحاد ثلاثة أعضاء ، وألا يتجاوز هذا العدد أيضا في كل من لجان الاتحاد الأربعة التي كانت قائمة حينئذ وذلك إلى أن تنتهي المهلة المنصوص عليها في القانون رقم 23 لسنة 1957 وعندئذ يكون جميع أعضاء مجلس الاتحاد واللجان ممثلين للشركات المصرية .

استخدام اللغة العربية في الاتحاد

واستعادة للهوية المصرية بعد جلاء الاحتلال الإنجليزي والتزاما بالقوانين وأيضا تمشياً مع ما تم من تمصير شركات التأمين ، قرر مجلس إدارة الاتحاد أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية للاتحاد ، سواء في مداولات اللجان أو في تحرير محاضر الجلسات أو المكاتبات ، وبذلك تحققت أمنية للشركات المصرية كان يحول دون تحقيقها وجود أغلبية كبيرة من الأجانب باعتبارهم ممثلين للشركات الاجنبية في مجلس ادارة الاتحاد.

الشركات أعضاء الاتحاد

وخلال عامي 1956 و 1957 تم شطب تسجيل (66) شركة من سجلات الاتحاد، بينما انضمت إليه شركة واحدة وبلغ عدد أعضاء الاتحاد في 31 ديسمبر 1957 (97) عضواً ما بين شركة أو فرع لشركة أو توكيل.

الاتحاد جهاز فني :

الاتحاد بحكم تكوينه جهاز فني، يتعاون مع الجهات الرسمية في تنظيم صناعة التأمين ، ويُدعى من حين لآخر للاشتراك في وضع التشريعات التأمينية ، كما أنه يمد أعضاءه بكل ما يلزمهم من مساعدات فنية ، إذ يشرف على أعماله مجلس يضم نخبة من الأعضاء المشهود لهم بالكفاءة مع التخصص والدراية بشئون التأمين.

ويضم الاتحاد لجاناً فنية لكل نوع من أنواع التأمين وتختص هذه اللجان بدراسة المسائل الفنية وإجراء البحوث وحل المشكلات التي تواجه شركات التأمين ، سواء كانت هذه المشكلات ذات صفة عامة أو تتعلق بموضوع خاص.

واعتباراً من يونيو 1958 واجه الاتحاد مرحلة من أدق مراحلها، صدرت خلالها العديد من التشريعات ، واحتدمت في غضون المناقشة بين الشركات ، وذلك على أثر خروج الشركات الانجليزية والفرنسية من سوق التأمين المصرية ، كما تخلل هذه الفترة تصفية التوكيلات الاجنبية ، وانتقال أعمالها إلى الشركات الوطنية ، وفي العام الأخير من هذه المرحلة تم تمصير شركات التأمين في مصر ، وأصبح عدد الشركات أعضاء الاتحاد (14) شركة وطنية من بينها شركة الضمان السورية .

مجلس الاتحاد

عُني مجلس الاتحاد برئاسة الأستاذ/ أحمد شكري الحكيم (اعتباراً من عام 1956 وحتى عام 1970) بسوق التأمين خلال هذه المرحلة الدقيقة، فعمل على استقراره ورفع مستواه، وتنقيته من العوامل التي تسيء إلى سمعته أو تصيبه بهزات ومراعاة مصالح أعضائه.

وأخذ الاتحاد اعتباراً من أوائل عام 1958 على عاتقه علاج مشكلة المنافسة غير المهنية بين الشركات والإسراف في منح الخصومات وما ترتب عليها من خروج على التعريفات، حيث بدأت حالة السوق تسير في الاتجاه الصحيح وكان لزاماً على الشركات المصرية - وهي تشعر بالمسئولية الضخمة الملقاة على عاتقها - أن تلتزم بتعريفات الاتحاد، واتخذ الاتحاد من جانبه كافة السبل لتحقيق هذه الغاية ، وتوفير الاستقرار لسوق التأمين الوطني .

إدماج اتحادي التأمين في مصر و سوريا

عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة و صدور القانون رقم 195 لسنة 1959 بشأن هيئات التأمين وما نصت عليه المادة 26 منه بأنه لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد واحد في الجمهورية العربية المتحدة لكل فرع من فروع التأمين ، بادر اتحاد تأمين مصر- بالاتصال باتحاد تأمين سوريا مناديا بوجود التعاون وتوحيد السياسة العامة للاتحادين وكان من مظاهر التعاون ان اصدر اتحاد التأمين بمصر قرارا بتكوين لجنة مشتركة تضم ممثلين من كل من الاتحادين مهمتهما تنسيق اعمالهما ، وايجاد صلة دائمة بينهما.

وتنفيذاً لأحكام القانون بإدماج الاتحادين في مصر- وسوريا في اتحاد واحد وتحقيقاً لذلك اجتمعت اللجنة المشتركة وبحثت وجهات نظر كلا الاتحادين ، ووضعت الأسس التي يمكن أن يقوم عليها النظام الأساسي لاتحاد عام للجمهورية العربية المتحدة ، وقد روعي عند وضع هذه الأسس الأوضاع التي كانت قائمة في كلا الإقليمين ، كما روعي اتخاذ السبل الكفيلة بسهولة العمل وسرعة البت في الأمور.

(وقد توقف مشروع الإدماج عند هذا الحد على أثر قيام الحركة الانفصالية)

تأمين شركات التأمين

صدر القانون رقم 117 لسنة 1961 بتأمين جميع شركات التأمين وأيلولة ملكيتها إلى الدولة ، وكانت جميع شركات التأمين الاجنبية في ذلك الوقت متوقفة عن مزاوله نشاطها وتقوم باتخاذ اجراءات تصفية أعمالها اما ذاتيا أو بتحويل محافظها إلى الشركات الوطنية ولما كان قانون التأمين يقضى بألا تسأل الدولة عن التزامات هذه الشركات الا في حدود ما آل إليها من أموال، في حين أن بعض أموال تلك الشركات كانت تقل عن التزاماتها في مصر مما قد يؤدي إلى الحاق الضرر بحقوق حملة الوثائق اذا ما تم تأمين تلك الشركات ، لهذا فقد صدر القانون رقم 153 لسنة 1963 والقرار الجمهوري رقم 2581 لسنة 1963 بأن يتم إنهاء أعمال شركات التأمين الاجنبية التي لم تكن قد استوفت إجراءات التمصير وفقا لأحكام قانون هيئات التأمين رقم 195 لسنة 1959 وبقيت بعض شركات التأمين الاجنبية لإنهاء أعمالها في مصر بنفسها ، وهي الشركات التي لم يتم تحويل محافظ أعمالها إلى الشركات الوطنية، وبلغ عدد هذه الشركات (9) شركات منها (2) لتأمينات الحياة ، (7) للتأمينات العامة.

إدماج الاتحاد في المؤسسة المصرية العامة للتأمين

وفي أوائل عام 1962 أنشئت المؤسسة المصرية العامة للتأمين ورؤي ضم الاتحاد إلى المؤسسة و صدر قرار السيد وزير الاقتصاد بالضم .

دمج شركات التأمين : في عام 1965 صدر قرار جمهوري بالدمج النهائي لشركات التأمين ، وأصبح عدد الشركات (4) شركات ، واخذت المؤسسة المصرية العامة للتأمين في بحث الوضع بالنسبة لاتحاد التأمين ، بعد أن انكمش عدد الشركات إلى هذا الحد من جهة ، وبعد قيام المؤسسة من جهة أخرى.

الاتحاد المصري للتأمين (1977 - 2025)

تم إنشاء الاتحاد المصري للتأمين في صورته القائمة عام 1977 و قيد بسجل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين باعتباره أحد الأجهزة الفنية المعاونة لقطاع التأمين تحت رقم (1) لسنة 1982 .

وتوالت بعد ذلك القرارات المنظمة لأعمال الاتحاد بالتوفيق مع قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981 . وقد تم التصديق على تعديل النظام الأساسي للاتحاد المصري للتأمين بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (312) لسنة 1982 كما تم تعديل النظام الأساسي وإصداره بقرار وزير الاقتصاد رقم (78) لسنة 1998 . و تم تعديله وإصداره وفقا لإحكام القانون (118) لسنة 2008 بتعديل القانون 10 لسنة 1981 بموجب قرار رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم 288 لسنة 2008 حيث أصبحت عضوية الاتحاد إلزامية لجميع شركات التأمين. وبموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 35 لسنة 2013 الصادر في 2013/5/27 والمنشور بالعدد رقم 141 في الوقائع المصرية الصادر في 2013/6/19 تم تعديل النظام الأساسي للاتحاد ولمواجهة ما أسفر عنه التطبيق الفعلي على مدى السنوات الخمس السابقة فضلا عن مواجهه المتغيرات التي طرأت خلال هذه الفترة .

أهداف الاتحاد

من واقع النظام الأساسي للاتحاد في صورته القائمة تحددت أهدافه في الأغراض التالية

1. العمل على رفع مستوى صناعة التأمين والمهن التأمينية المرتبطة بها وتحديثها وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل التأميني الصحيح.
2. التنسيق في المسائل المشتركة لتنظيم المنافسة ومنع التضارب وتسوية المنازعات بين الأعضاء في مناخ اقتصاد السوق.
3. توثيق التعاون والتنسيق بين الاتحاد والهيئة العامة للرقابة المالية بما يحقق صالح سوق التأمين والاقتصاد القومي.
4. توثيق الصلات بين الاتحاد وسائر الهيئات والاجهزة الحكومية وغير الحكومية المعنية بنشاط التأمين في مصر والخارج.

موارد الاتحاد

تتكون من رسوم الانضمام لعضوية الاتحاد والاشتراكات السنوية التي يسددها الأعضاء وعائد استثمار أموال الاتحاد وأي موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد وفي حالة عدم كفاية الموارد السابقة يلتزم الأعضاء بتغطية العجز السنوي بنسبة اشترك كل منهم ووفقا لما يقرره مجلس ادارة الاتحاد.

أجهزة الاتحاد

يمارس الاتحاد اختصاصاته من خلال الأجهزة التالية :

1. الجمعية العامة
2. مجلس ادارة الاتحاد- رئيس الاتحاد
3. المجلس التنفيذية
4. اللجان الفنية

رؤساء الاتحاد

			
الأستاذ / فتحي يوسف 2002-2000	الأستاذ/حسن محمد حافظ 1999-1993	الدكتور/ فتحي إبراهيم 1992-1977	الأستاذ/ أحمد شكري الحكيم 1977-1956
			
الأستاذ/ علاء الزهيري -2017	الأستاذ/ عبد الرؤوف قطب 2017-2008	الدكتور/ معوض حسنين 2007-2002	

اتحاد شركات التأمين المصرية

بموجب صدور قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024 :

- يحل "اتحاد شركات التأمين المصرية" محل "الاتحاد المصري للتأمين" وتؤول اليه جميع حقوقه ويتحمل جميع التزاماته".
- استهدف المشرع تنشيط القطاع التأميني وتعظيم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وإدخال التحول الرقمي وتغطية المسؤولية المهنية. تبدأ مرحلة جديدة من مراحل تطور دور الاتحاد في سوق تأميني أكثر اتساعاً و شمولاً.

اتحاد شركات التأمين المصرية يحتفل بمرور 70 عاماً على تأسيسه

نظم الاتحاد احتفالية بمناسبة مرور 70 عاماً على تأسيسه يوم الثلاثاء الموافق 11 فبراير 2025 وذلك بحضور 450 مشارك يمثلون نخبة من المسؤولين الحكوميين وقيادات قطاع التأمين في مصر والعالم العربي وممثلي كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية.

بالإضافة إلى نخبة من قيادات الهيئة وقطاع التأمين وشركاء الصناعة وعدد من الشخصيات البارزة في المجال الاقتصادي من داخل وخارج مصر ومن مجلس النواب ومجلس الشيوخ.



بدأت الفعاليات الخاصة بالاحتفالية على النحو التالي:

كلمة السيد الأستاذ/ علاء الزهيري - رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية



استهل الأستاذ/ علاء الزهيري كلمته بالترحيب بالسادة الضيوف وأعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد، معبراً عن شكره وتقديره لحضورهم ومشاركتهم في هذا الحدث الهام. وأوضح أن هذه الاحتفالية كانت محل تفكير منذ ملتقى شرم الشيخ الأخير، إلا أن الاتحاد آثر تنظيمها كحدث مستقل نظراً لأهميتها الكبيرة. ثم بدأ سيادته باستعراض موجز لإنجازات الاتحاد على مدار العقود السبعة الماضية والتي كان الاتحاد خلالها داعماً لتطور صناعة التأمين في مصر وذلك بفضل جهود الرواد الذين أسهموا في هذا التطور، سواء من الحاضرين أو ممن رحلوا تاركين بصمة واضحة في مسيرة التأمين في مصر.

وأشار سيادته إلى أن الاتحاد عمل بجد على مر السنين لنشر الوعي التأميني من خلال الحملات الإعلانية والمؤتمرات والفعاليات المختلفة التي نظمها الاتحاد منذ تأسيسه وذلك بهدف الوصول لكافة شرائح المجتمع ونشر الفكر التأميني وزيادة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أعلن سيادته عن مشروع لإنشاء متحف خاص بالاتحاد المصري للتأمين بهدف توثيق تاريخه وإنجازاته وذلك من خلال عرض الوثائق التاريخية التي يحتفظ بها الاتحاد مثل محاضر الاجتماعات الأولى التي عُقدت باللغة الفرنسية والمستندات التي توثق المواقف الداعمة وما قامت به صناعة التأمين المصرية في الأحداث الفارقة في تاريخ مصر مثل حريق القاهرة سنة 1952 وأثناء فترة العدوان الثلاثي سنة 1956 وغيرها من الأحداث التاريخية التي تشكل علامات في تاريخ هذه الأمة. وقد أوضح سيادته أن المواد الأرشيفية اللازمة لهذا المشروع يتم تجميعها خلال الوقت الراهن وأنه سيتم الإعلان عن هذا المتحف بشكل رسمي خلال الفترة القادمة.

وأكد الأستاذ/ علاء الزهيري على أن احتفالية السبعين عاماً تأتي بالتزامن مع صدور قانون التأمين الموحد الجديد رقم 155 والذي يمثل خطوة هامة في تطوير صناعة التأمين في مصر، مشيراً إلى أن القانون سيسهم في تعزيز سوق التأمين المصري وزيادة الوعي التأميني بين المواطنين من خلال تقديم حلول تأمينية أكثر شمولاً وتنظيماً. كما وجه سيادته الشكر إلى الهيئة العامة للرقابة المالية وعلى رأسها معالي الدكتور/ محمد فريد على الدور المميز الذي قامت به الهيئة في إعداد وإصدار القانون الجديد مشيداً بالتعاون المثمر والمستمر بين الاتحاد والهيئة بهدف تعزيز تلك الصناعة الهامة ودعمها حتى تتبوأ المكانة التي تستحقها في المشهد الاقتصادي بمصر.

وفي ختام كلمته، توجه الأستاذ/ علاء الزهيري بالشكر لجميع الحضور، خاصة الضيوف الحاضرين من خارج مصر ممثلين عن كبرى شركات الوساطة وإعادة التأمين العالمية، مثنياً جهودهم وحرصهم على المشاركة رغم مشقة السفر، مؤكداً على أن هذا الحدث لم يكن مجرد احتفال بل هو تكريم لرواد صناعة التأمين الذين ساهموا في تطوير القطاع ووصوله إلى ما هو عليه اليوم.



ألقى معالي السيد الدكتور/ محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كلمة نيابة عن دولة رئيس مجلس الوزراء معالي الدكتور/ مصطفى مدبولي، حيث أعرب عن سعادته بالمشاركة في هذا الحدث التاريخي، مشيداً بالدور المحوري الذي يلعبه الاتحاد في تعزيز صناعة التأمين المصرية كأحد ركائز الاستقرار الاقتصادي وحماية المكتسبات. وأشار معاليه إلى أن صناعة التأمين في مصر تمتد لأكثر من 120 عاماً، حيث شهدت نشأتها الأولى في نهاية القرن التاسع عشر، مع تأسيس أول شركة تأمين مصرية، وهي "شركة التأمين الأهلية المصرية"، في 29 مايو 1900 بمساهمة من البنك الأهلي المصري، ثم جاء تأسيس "شركة مصر للتأمين" عام 1934. وأوضح سيادته أن المرسوم الملكي رقم 92 والذي صدر في سنة 1939 كان بمثابة أول قانون ينظم صناعة التأمين في مصر ويؤسس لجهة رقابية تشرف على القطاع المالي غير المصرفي.

وأكد الدكتور فريد أن الهيئة العامة للرقابة المالية تعمل على تطوير القطاع من خلال تحديث القوانين واللوائح، بما يضمن تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين ورفع قدرتها التنافسية، مع التأكيد على ضرورة توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التأمينية، كما شدد على أهمية رفع معدلات الاختراق التأميني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مشيراً إلى أن هذه النسبة لم تشهد ارتفاعاً كبيراً على مدار العقود الماضية، مما يتطلب تكثيف الجهود لتعزيز وعي المواطنين بأهمية التأمين. وفي هذا السياق، كشف معاليه عن قرب إطلاق حملة توعوية مستمرة لعدة سنوات تهدف إلى تغيير المفاهيم التأمينية لدى المواطنين، مؤكداً على أن نشر الثقافة التأمينية يمثل أحد التحديات الرئيسية التي يجب التغلب عليها لزيادة معدلات الاعتماد على التأمين كوسيلة لحماية الأفراد والممتلكات من التقلبات الاقتصادية والمخاطر المختلفة.

كما شدد الدكتور فريد على أهمية التحول الرقمي في قطاع التأمين، مشيراً إلى أن التكنولوجيا تمثل المستقبل الحقيقي للصناعة، حيث تتيح للشركات الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء بطرق ميسرة وفعالة، وأعلن عن أن هناك شركتان تأمين تقدمتا للحصول على الموافقات النهائية لبيع وثائق التأمين النمطية والاعتيادية إلكترونياً بالكامل، وهو ما يمثل خطوة كبيرة نحو رقمته القطاع.

وفي ختام كلمته، توجه معاليه بالشكر إلى الاتحاد المصري للتأمين وكافة العاملين في القطاع، مشيداً بدورهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي، وأكد أن الدولة مستمرة في تقديم كل الدعم اللازم لتطوير قطاع التأمين بما يواكب التطورات العالمية ويسهم في تحقيق رؤية مصر الاقتصادية.

تكريم عدد من الشخصيات التي أسهمت في تقدم وتطوير قطاع التأمين المصري

تم تكريم عدد من الشخصيات التي أسهمت في دعم مسيرة الاتحاد المصري للتأمين وإثراء قطاع التأمين المصري وذلك تعبيراً عن الاعتراف والامتنان والتقدير لمن أفنوا سنوات طويلة لإنجاح هذا الاتحاد العريق من قدامى العاملين بالاتحاد الذين أمضوا بخدمتهم أكثر من ثلاثين عاماً بالاتحاد والسادة أمناء الاتحاد السابقين وكذلك تكريم السادة/ رؤساء الاتحاد السابقين.



تكريم قدامى العاملين بالاتحاد الذين أمضوا بالخدمة أكثر من ثلاثين عاماً

من اليمين : الدكتور/ أشرف إسماعيل، الأستاذ/ عادل شحاتة، الأستاذ/ محمود سامي، الدكتور/ أشرف عبد السلام من اليسار: نجل المرحوم محمود مبارك ، الأستاذ/ فتحي عبد اللطيف، الأستاذة/ وفاء جمعة، الأستاذة/ هدى جمعة



تكريم الأمناء السابقين للاتحاد
من اليسار: الدكتور / وفاء محمود ، الدكتور/ طارق سيف، الأستاذ/ إلهامي القاضي



تكريم السادة الرؤساء السابقين للاتحاد
من اليسار: الدكتور/ شريف فتحي يوسف نجل المرحوم/ الأستاذ فتحي يوسف ، الدكتورة/ ريهام معوض حسنين كريمة المرحوم/ الدكتور معوض حسنين، الأستاذ/ عبد الرؤوف قطب، حرم المرحوم/ الأستاذ حسن حافظ، حرم المرحوم الدكتور فتحي إبراهيم

كما تم تقديم هدايا تذكارية تعبر عن الذكرى السبعينية للاتحاد لكل من:

▪ معالي الوزير الدكتور/ محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية



▪ معالي الوزير السيد/ علاء فاروق – وزير الزراعة



▪ معالي الدكتور / أحمد السبكي – رئيس مجلس ادارة هيئة التأمين الصحي



▪ معالي الدكتور/ بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وتسلم التكريم عن سيادته السفير تامر المليجي



وقد قامت بعض شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والعالمية بتقديم بعض الهدايا التذكارية إلى الاتحاد وذلك تقديراً لجهود الاتحاد في دعم وتطوير قطاع التأمين، وبمناسبة مرور سبعين عاماً على تأسيسه واعترافاً بدوره البارز، وقد تسلم هذه التكريمات السيد الأستاذ/ علاء الزهيري – رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية – حيث تلقى سيادته التكريمات من قبل كل من:

- السيد/ روميل طباجه - الرئيس التنفيذي لشركة عمان ري، والسيد/ بشار عبد الخالق رؤوف - المدير الإقليمي لشركة عمان ري.



- السيد/ زهير عطعوط - رئيس مجلس إدارة شركة APEX لوساطة وإعادة التأمين



- السيد/ محمد مظهر حمادة – الرئيس التنفيذي لشركة العين الامارتية ممثلاً عن سوق التأمين الإماراتي.



- السيد/ بيير سلامة – نائب رئيس مجلس إدارة شركة ArundeRe مكتب لبنان .



■ السيد/ جمال صقر – العضو المنتدب شركة AfricaRe بمصر.



■ السيدة/ دعاء حسين ممثلة عن شركة Swiss Re .



- السيد/ شربل والسيد/ شكري ممثلي شركة شديد ري في وجود الأستاذ / اسعد ميرزا – رئيس الاتحاد اللبناني.



خاتمة

إن اتحاد شركات التأمين المصرية وهو يحتفل بسبعين عامًا من العطاء، يجدد العهد على الاستمرار في التطوير والابتكار، مستلهماً من إرث الماضي قوةً تدفعه إلى المستقبل، حاملاً رؤية جديدة لمواكبة التحولات العالمية في صناعة التأمين، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة، بما يعزز من مكانة السوق المصرية ويجعلها نموذجاً يحتذى به على المستوى الإقليمي والدولي. نتقدم بخالص الامتنان والتقدير لكل من أسهم في مسيرة الاتحاد، ولكل الحضور الكريم الذي شاركنا هذه اللحظات التاريخية. و لكل من سيستمر في حمل الراية نحو مستقبل أكثر إشراقاً..